

إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٦.

الجلسة العامة ٩٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

إن الجمعية العامة.

إذ تعيد تأكيد قراراتها ١٧٥/٤٧ و ١٨٧/٤٧ المؤرخين ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨١/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وجميع قراراتها الأخرى ذات الصلة.

وإذ تحيط علما بمقرري اللجنة الاقتصادية لأوروبا ذوي الصلة، وهما المقرران بـ (٤٩) و جيم (٤٩) المؤرخان ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤^(٤٨)، وبقراري اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ذوي الصلة، وهما القراران ١/٥٠ و ٢/٥٠ المؤرخان ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤^(٤٩).

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام^(٥٠)، و"دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤"^(٥١)، و"دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٣"^(٥٢)، و"دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤"^(٥٣).

وإذ تلاحظ الجهود المستمرة التي يبذلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتشجيع سياسات الاقتصاد الكلي السليمة،

وإذ تعيد تأكيد أن ضرورة دمج البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الاقتصادات المخططة مركزيا إلى الاقتصادات السوقية، فضلا عن جميع البلدان الأخرى، دمجا كاملا في الاقتصاد العالمي هي أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة،

١ - تدعو منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة دعمها لجهود البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وهي تحول اقتصاداتها وتدمجها في الاقتصاد العالمي عن طريق جملة أمور منها اتباع المعايير والممارسات الدولية التي تتبعها البلدان ذات الاقتصادات السوقية؛

يتعلق بالعقد العالمي للتنمية الثقافية خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣^(٥٥)؛

٢ - تحيط علما أيضا بدراسة التقرير الموجز لتقييم منتصف المدة عن خطة العمل للعقد الذي أعده المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة^(٥٦)؛

٣ - تسلم بالتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بصدد تنفيذ خطة العمل للعقد العالمي للتنمية الثقافية^(٥٧) وتشجعها على مواصلة جهودها في هذا الصدد خلال النصف الثاني من العقد؛

٤ - ترحب بإنشاء اللجنة العالمية المستقلة المعنية بالثقافة والتنمية وتطلع إلى تلقي تقريرها حسبما طلب في القرار ١٥٨/٤٦؛

٥ - تدعو جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وكذلك، في حدود الموارد القائمة في الميزانية، أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها، إلى القيام بما يلي:

(أ) تركيز جهودها، عند الاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بالعقد، على المشاريع المشتركة بين التخصصات ذات النطاق الإقليمي والاقليمي، وتشجيع تكوين أنواع مختلفة من التشاركات من أجل تنفيذ تلك المشاريع؛

(ب) إيجاد السبل الملائمة لإدماج العوامل الثقافية في كافة المساعي الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمل في الوقت نفسه على تعزيز فهم ثقافة الآخرين وتقديرها؛

٦ - تدعو اللجان الإقليمية إلى النظر في القيام، كمساهمة منها في إعداد تقرير التقييم النهائي للعقد وبالتشاور مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، بإجراء دراسة للعوامل الثقافية التي تؤثر في التنمية بوصفها عاملا من العوامل التي يحتمل أن توجد وظائف وتدر دخلا؛

٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والخمسين بندا فرعيا عنوانه "التنمية الثقافية"، وتطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم هو والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تقريرا لاحقا عن التقدم المحرز في تنفيذ العقد

وإذ تحيط علما بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، وبضرورة ضمان دخولها طور التنفيذ،

وإذ تشير كذلك إلى القرارات التي اتخذها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في دورته الخامسة^(٥٢)، وبخاصة القرار GC.5/Res.12 بشأن العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا، والقرار GC.5/Res.16 بشأن تصنيع أقل البلدان نمواً، والقرار GC.5/Res.20، الذي يتضمن إعلان ياوندي^(٥٣)، الذي أكد أن المنظمة ستولي اهتماماً خاصاً لتصنيع أقل البلدان نمواً وتعطي أولوية عالية لتصنيع أفريقيا ولتحقيق أهداف العقد الثاني،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢)^(٥٥)؛

٢ - تؤكد من جديد أهمية التصنيع كأداة دينامية للنمو لها ضرورتها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للبلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا؛

٣ - ترى أن التنمية الصناعية أداة هامة للقضاء على الفقر ولتوليد الدخل وفرص العمل، ولتحقيق التكامل الاجتماعي والتنوع الرأسي؛

٤ - تسلم بضرورة زيادة إدماج الصناعة الأفريقية في الصناعة التحويلية في العالم، ولهذا الغرض، تناشد المجتمع الدولي تقديم دعمه من أجل تحقيق أهداف العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا؛

٥ - تسلم أيضاً بمسؤولية البلدان الأفريقية في تنفيذ برنامج العقد الثاني، وتدعوها إلى الاستمرار في اتخاذ التدابير الملائمة التي تعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، بما في ذلك تهيئة مناخ موات للاستثمار الأجنبي؛

٦ - تطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تقديم المساعدة الكاملة من أجل تحسين القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في أفريقيا ووضع التدابير لتحسينها في ضوء اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛

٧ - تطلب أيضاً إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تقوم، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي وغيره من المؤسسات المالية والمصرفية دون الإقليمية

٢ - ترحب بالتدابير التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة لتدعيم قدراتها استجابة للقرار ١٨١/٤٨ بشأن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتطلب إلى منظومة الأمم المتحدة مواصلة القيام بأنشطة تحليلية وتقديم مشورة في مجال السياسات ومساعدة تقنية إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تلائم كل بلد حسب مرحلة التحول الاقتصادي التي يمر بها؛

٣ - تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل في حدود نطاق تنفيذ هذا القرار ومع مواصلة التعاون القائم مع المؤسسات والهيئات الدولية ذات الصلة، دراسة سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فضلاً عن التعاون مع البلدان النامية، وتحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه منظومة الأمم المتحدة في تعزيز هذا التعاون، مع تفادي الازدواجية، بغية تشجيع مشاركة تلك البلدان في الاقتصاد العالمي بدرجة أكبر؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

الجلسة العامة ٩٧

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

١٠٧/٤٩ - برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٧٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي اعتمدت بموجبه برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا، وإلى مقررها ٤٨/٤٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الذي أيدت فيه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٣/٦٥ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان موريشيوس بشأن التعجيل بالانتعاش والتنمية الصناعية في أفريقيا في سياق العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢) وما بعده، الذي اعتمده مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين في اجتماعه الحادي عشر، المعقد في بورت لويس في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣،